مصر في الاستراتيجية الامريكية ٢٠٠٣-٢٠١٤

Egypt in the American Strategy

(٢٠٠٣–٢٠١٤)

م.د. بدر لفتة نجم

Lect. Badr Lafta Najm

جامعة سامراء / كلية التربية للعلوم الإنسانية

University of Samarra / College of Education for Human Sciences

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية الأمريكية، العلاقات المصرية–الأمريكية، الشرق الأوسط، المصالح الاستراتيجية، التحولات السياسية

Keywords: American strategy, Egyptian–American relations, Middle East, strategic interests, political transformations

الملخص

التطوّر الاستراتيجية الأمريكية تجاه مصر خلال المدة (٢٠٠٣–٢٠١٤)، في ظل التحولات التي شـهدتها السـياسـة الخارجية للولايات المتحدة عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وما رافقها من إعادة صياغة للأولويات الأمريكية في الشرق الأوسط. يركّز البحث على مرحلتين أساسيتين: مرحلـة إدارة الرئيس جورج بوش الابن، ومرحلـة إدارة الرئيس بـاراك أوبـامـا، مع تحليـل انعكـاس توجهات كل إدارة على طبيعة العلاقات المصرية–الأمريكية سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا.

يُظهر البحث أن إدارة بوش الابن، المتأثرة بأفكار المحافظين الجدد، تبنّت خطابًا يقوم على نشـر الديمقراطية ومحاربة الإرهاب، إلا أن هذا الخطاب اســتُخدم بشــكل انتقائي لخدمة المصــالح الأمريكية، ما أدى إلى توترات واضــحة في العلاقات مع مصــر، خاصــة في ملفات الإصــلاح السـياسـي وحقوق الإنسـان، فضـلاً عن الخلافات المرتبطة بالقضـية الفلسـطينية والغزو الأمريكي للعراق. وعلى الرغم من بعض فترات التحســن النســبي، ظلت العلاقات محكومة بالضــغوط الأمريكية المرتبطة بالمساعدات والمعونة العسكرية.

أما في عهد باراك أوباما، فقد سـعت الإدارة الأمريكية إلى فتح صـفحة جديدة قائمة على الحوار الاســتراتيجي والمصــالح المشــتركة والاحترام المتبادل، وهو ما انعكس في خطاب القاهرة عام ٢٠٠٩ وتحســن العلاقات الثنائية، إلا أن هذا التوجه ظل مقيدًا بأولوية المصــالح الاســتراتيجية والأمن الإقليمي، خاصــة في ضــوء الانتخابات البرلمانية المصــرية عام ٢٠١٠ وثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

ويخلص البحث إلى أن العلاقات المصـرية–الأمريكية ظلت محكومة بمعادلة المصـالح المتبادلة، حيث تتقدم الاعتبارات الاستراتيجية والأمنية على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، مع استمرار الحوار الاستراتيجي كأداة أساسية لإدارة الخلافات دون المساس بجوهر العلاقة بين الطرفين.

Abstract

This study examines the development of the American strategy toward Egypt during the period (2003–2014), in light of the transformations that followed the September 11, 2001 attacks and the subsequent reconfiguration of U.S. foreign policy priorities in the Middle East. The research focuses on two main phases: the administration of President George W. Bush and the administration of President Barack Obama, analyzing how the orientations of each administration were reflected in the nature of Egyptian–American relations politically, economically, and militarily.

The study shows that the Bush administration, influenced by the ideas of the neoconservatives, adopted a discourse centered on promoting democracy and combating terrorism. However, this discourse was applied

selectively to serve U.S. interests, leading to clear tensions in relations with Egypt, particularly regarding political reform and human rights, as well as disagreements related to the Palestinian issue and the U.S. invasion of Iraq. Despite periods of relative improvement, relations remained constrained by American pressure linked to economic and military aid.

Under President Barack Obama, the U.S. administration sought to open a new chapter based on strategic dialogue, shared interests, and mutual respect. This approach was reflected in Obama's Cairo speech in 2009 and in the improvement of bilateral relations. Nevertheless, this orientation remained limited by the primacy of strategic interests and regional security considerations, especially in light of the 2010 Egyptian parliamentary elections and the January 25, 2011 revolution.

The study concludes that Egyptian–American relations continued to be governed by a balance of mutual interests, in which strategic and security considerations outweighed issues of democracy and human rights, while strategic dialogue remained a key instrument for managing differences without undermining the core foundations of the relationship between the two sides.

المقدمة :

منذ قدوم الإدارة الأمريكية الجمهورية الجديدة ســـنة٢٠٠١, وهي تخطط لتغيير الإســـتراتيجية الأمريكية في العالم بشكل عام وفي الشرق الأوسط بشكل خاص، ومن ابرز الخطوط العامة لهذه الاسـتراتيجية هي ضـرورة الدفاع عن المصـالح الأمريكية دون إعطاء أي اعتبار لمصـالح الدول الأخرى ودون الالتزام بأي قيد قانوني يعيق الدفاع عن هذه المصـالح، أضـف إلى ذلك ضـرورة الضرب بيد من حديد على أعداء الولايات المتحدة أينما كانوا .

أما عن السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط فهي تتضمن: القيام بكافة الإجراءات لمنع وقوع حرب إقليمية عن طريق التأكيد بأن إســرائيل هي الشــريك الاســتراتيجي والحليف، إلى جانب الاســتعانة بمصــر والأردن والســعودية لطرح مبادرات ســلمية، كذلك العمل على إعادة تجربة المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية دون الاقتراب من الأزمة، ثم العمل على منع تواجد أية أسلحة متقدمة في المنطقة كالسلاح النووي، ثم العمل بكل الطرق لمكافحة الإرهاب بكافة أشكاله، والقيام بتصعيد الأفعال العدائية ضد أي قوى إقليمية تهدد المصالح الأمريكية، ثم القيام بتشجيع وتحفيز التيارات الموالية للسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط مادياً ومعنوياً وسياسياً، وأخيراً الالتزام بقواعد ووسائل السياسة الخارجية الثابتة في الشرق الأوسط والتي تقوم على اعتبار أن إسرائيل هي العمود الأساسي لضمان تأمين المصالح الأمريكية

مما ساعد الإدارة الأمريكية الجديدة على صياغة وتنفيذ هذه الإستراتيجية الجديدة

في العالم وفي الشرق الأوسط هو وصول جماعة سياسية من المحافظين الراديكاليين الداعين للاستعمال العدواني للقوة العسكرية لتغيير العالم من أجل المحافظة على المصالح الأمريكية يطلق عليهم اسم (المحافظين الجدد), من أبرز ما قامت به هذه المجموعة قبل وصولها إلى السلطة هو (مشروع القرن الأمريكي الجديد) والذي يهدف إلى فرض الهيمنة الأمريكية على العالم وإعادة بناء القدرة الدفاعية الأمريكية، وقد قدّم المشروع عام ٢٠٠٠.

وبعد أن وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ حدثت تغييرات كبيرة في أولويات السياسة الأمريكية، فبعد أقل من ٢٤ ساعة على وقوع الهجمات على مبنى مركز التجارة العالمي في نيويورك ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاكَون" باستخدام طائرات مدنية مخطوفة، أعلن حلف شمال الأطلسي أن الهجمة على أية دولة عضو في الحلف هو بمثابة هجوم على كافة الدول الأعضاء، ووجّهت الولايات المتحدة أصابع الاتهام إلى تنظيم القاعدة وزعيمه) أسامة بن لادن) .

تم تقسيم البحث الى مقدمة وتمهيد واربعة محاور, سلطنا الضوء في المحور الاول على الاستراتيجية الامريكية تجاه مصر فترة حكم (بوش الابن) خاصة من ٢٠٠٣الى ٢٠٠٩, وركزنا على طبيعة العلاقة بين البلادين وابرز التحولات التي طرأت عليها خلال تلك الفترة, وخصصنا المحور الثاني للتحدث عن الاستراتيجية الامريكية تجاه مصر فترة ولاية (باراك اوباما), وطبيعة الحوار الاستراتيجي بين البلدين, وكذلك موقف الولايات المتحدة الامريكية من الانتخابات البرلمانية في مصر ٢٠١٠, وفي المحور الثالث تطرقنا الى الجانب الاقتصادي والعسكري للاستراتيجية الامريكية تجاه مصر, ونوهنا الى موقف مصر من الغزو الامريكي للعراق, اما المحور الرابع تناولنا فيه عن موقف الولايات المتحدة الامريكية من ثورة ٢٥يناير ٢٠١١ , ونوعية العلاقات الاستراتيجية بين البلدين بعد الثورة في عهد كل من رئيسي مصر محمد مرسي وعبد الفتاح السيسي لغاية سنة ٢٠١٤, واعتمدنا في دراستنا على العديد من المصادر من اهمها، من بوش الثاني إلى أوباما المصالح الإستراتيجية المصرية لـ(جهاد عودة), كتاب مصر كما تريدها أمريكا لـ(لويد .سي جاردنر)، وكتاب العلاقات المصرية الامريكية في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ لـ(غيث طلال فايز المجالي), بالاضافة الى العديد من المصادر الاخرى .

تمهيد :

تعتبر المرحلة (٢٠٠٣-٢٠١٤)من العلاقات بين الدولتين" مرحلة المتناقضات" ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى السياسة الخارجية التي اتّبعها كلّ من الرئيسين الأمريكيين السابق جورج بوش الابن٢٠٠٨-٢٠٠١)) وباراك أوباما(٢٠٠٩-٢٠١٧).

فخلال فترة حكم الرئيس السابق(جورج بوش الابن) والذي جاء إلى الحكم برفقة معاونيه من تيار "المحافظين الجدد"، شهدت العلاقات بين الدولتين التوتّر والخلافات خصوصاً بعد وقوع أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ والتي أدت إلى تبنّي الإدارة الأمريكية لأجندة جديدة هي "أجندة نشر الديمقراطية"، والتي صاحبها العديد من المفاهيم من بينها: الحرب على الإرهاب، دعم الديمقراطية ودعم حقوق الإنسان، وهذا يدلّ على أن أحد أهم الركائز والأسس والمصالح المشتركة التي استمرت عليها العلاقات بين الدولتين وهو المتعلق بـــ(التصدي للإرهاب) قد أصبح جزءاً من إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد أن كان طيلة العقود السابقة يشكّل أساساً من أسس العلاقة الإستراتيجية بين القاهرة وواشنطن.

عندما تسلّم الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" مقاليد الحكم عام ٢٠٠٩ سعى منذ البداية لعلاقات جديدة ومنفتحة مع مصر، حيث دشّن سياسة خارجية أمريكية تقوم على التعاون المشترك بين حلفاء واشنطن في المنطقة بعيداً عن العمل الأحاديرالجانب، بمعنى: سياسة جديدة قائمة على "المصالح المشتركة والاحترام المتبادل" ففي خطابه التنصيبي لم يتحدث عن تراجع الديمقراطية وحقوق الإنسان ولا عن حرب على الإرهاب، لكنه أشار إلى " أيدٍ أمريكية ممدودة لكافة القوى والدول الصديقة" (مجالي، ٢٠١٤، ٧٤).

المحور الاول

الاستراتيجية الامريكي تجاه مصر فترة حكم بوش الابن

اولا: الاستراتيجية الامريكية لتعزيز الديمقراطية في العالم العربي ومصر :

نادت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بالترويج للديمقراطية في العالم العربي على اعتبار أنها الوسيلة الوحيدة والحاسمة والتي يمكن من خلالها تحقيق الأمن والاستقرار، حيث أنه لم يعد من الممكن اعتبار النظم السلطوية العربية كمصدر للاستقرار كما كان الحال قبل الأحداث، لذلك وحتى يتم القضاء على الإرهابيين فإنه لابد من تعزيز الإصلاح السياسي والتحرر السياسي والديمقراطية في الشرق الأوسط، وهذا ما أصبح سمة أساسية في سياسات واستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي (مجالي، ٢٠١٤، ٧٦).

إن قضـــية نشـــر الديمقراطية في العالم لا تدخل في خانة المطلق عند المحافظين الجدد، إذ يتم التعامل معها بنسـبية واضـحة تتعلق بالمصـلحة الأمريكية, كان واضـحاً في أداء إدارة بوش أن الديمقراطية لم تكن تسـتخدم ضـد كل النظم العربية ولا تسـتخدم كل منها بالدرجة نفسـها، فهي انتقت نظماً بعينها في لحظة تاريخية بعينها مسـتخدمة أهم نقاط ضـعفها وهي غياب الديمقراطية لتحقيق هدفين:

الأول: ابتزاز الأنظمة والضـــغط عليها لاتخاذ مواقف إقليمية لا علاقة لها بقضـــية الديمقرطية أصلاً.

الثاني: إعادة رســـم خريطة المنطقة بالكامل على نحو يجعلها خالية تماماً من أي تحد للهيمنة الامريكية (مجالي، ٢٠١٤، ٧٨).

ثانيا: طبيعة العلاقة بين البلدين في ٢٠٠٣-٢٠٠٥:

ان مشـاريع الإصـلاح السـياسـي وتعزيز الديمقراطية التي تنادي بها الإدارة الأمريكية هي من أهم أسـباب التوتر والخلاف بين القاهرة وواشـنطن طيلة الفترة ما بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣ ، وفي ظل تزايد الأصوات المصرية الداخلية الداعية إلى إجراء إصلاحات سياسية ودستورية، قام النظام المصري في أيار عام٢٠٠٣, للخروج من هذه الأزمة بالعمل على توسيع دائرة الحريات السياسية والممارسـة الديمقراطية والاهتمام بقضـايا حقوق الإنسـان من خلال إسـتراتيجيتين، هما : إلغاء محاكم أمن الدولة, وإنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان (مجالي، ٢٠١٤، ٨٠) .

لم تلقَ هاتين الإستراتيجيتين صدىً ترحيبياً لا على المستوى الداخلي ولا على المستوى الخارجي، فزادت الولايات المتحدة من ضـغطها على الإدارة المصـرية بضـرورة إجراء إصـلاح شـامل (بكر أحمد، ٢٠٠٦، ١٢٢)

قام الرئيس "حسـني مبارك " بزيارة الولايات المتحدة في شـهر نيسـان عام ٢٠٠٤، حيث التقى الرئيس الأمريكي "بوش الابن " في مزرعته في "كراوفورد" بولاية تكســاس، وقد ناقش الرئيســان بصـورة أسـاسـية قضـيتي التطور الديمقراطي في مصـر وملف الصـراع الفلسـطيني- الإسـرائيلي (مجالي، ٢٠١٤، ٨٠).

بعد أن انتهى اللقاء، قام الرئيس الأمريكي في اليوم التالي بلقاء رئيس الوزراء الإســرائيلي(ارئيل شـارون) في واشـنطن وقام بتقديم خطاب الضـمانات الشـهير أو ما اصـطلح على تسـميته "وعد بوش٢٠٠٤ "، والذي يبرر فيه سـياسـات إسـرائيل فيما يتعلق بمصـير المسـتوطنات معلناً أن الضـمانات تشـمل ألا تهدم المستوطنات، إضـافةً إلى رفض عودة اللاجئين الفلسـطينيين, ورفض إقامة دولة فلسطين على أراضي فلسطين التاريخية (بكر أحمد، ٢٠٠٦، ١٢٣),

كان خطاب الضمانات هو " القشة التي قصمت ظهر البعير"، فمن ناحية، مثّل الخطاب انقلاباً صريحاً على السياسة الأمريكية المستمرة منذ عام ١٩٦٧ التي تعتبر المستوطنات غير مشروعة أصـلاً، ومن ناحية أخرى كان موقفاً مناقضـاً لما جرى من مباحثات بين "مبارك" و"بوش الابن"، ومنذ ذلك التاريخ أوقف "مبارك" زيارته السنوية المعتادة إلى واشنطن (مجالي، ٢٠١٤، ٨١).

عاد الرئيس الأمريكي "بوش الابن " ليؤكد في خطابه عن حالة الاتحاد بتاريخ ٢شـــباط٢٠٠٥ ، ما قاله سابقاً" أن الأمة المصرية العظيمة والفخورة والتي فتحت الطريق

أمام السلام في الشرق الأوسط، عليها الآن أن تمهّد الطريق أمام الديمقراطية في الشرق الأوسط, وقد جاء هذا الخطاب بعد أشـــهر قليلة من، إعلان تأســـيس حركة "كفاية" والتي أعلنت في مظاهرات نزلت إلى الشارع معارضتها العلنية للتمديد لولاية خامسة للرئيس "مبارك"، إضافةً إلى معارضـتها لتوريث الحكم لابنه" جمال"، الأمر الذي شـكّل ضـغطاً كبيراً على القيادة المصـرية خصـوصـاً وأنها اعتبرت أن تصـريحات "بوش الابن " كأنها بمثابة "ضـغوط خارجية" من الدولة العظمى (محمود، ٢٠١١، ٣١٩)

قامت وزيرة الخارجية الأمريكية "كوندااليزاريس" بزيارة لمصـــر في حزيران ٢٠٠٥ ألقت خلالها خطاباً في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، دعت من خلال خطابها مصـــر إلى أن تضـــمن حرية الانتخابات المقرر إجراؤها بعد التعديل الدسـتوري الذي سـمح بترشّـح آخرين للرئاسـة (جاردنر، ٢٠١٢، ٢٢٨)

على الرغم من تعديل المادة ٧٦ من الدسـتور المصـري، إلا أن الحكومة المصـرية لم تكن جادّة في ترجمة هذا التعديل إلى واقع ملموس، بل إنها عملت على إفراغه من محتواه وإجهاضـــه من خلال استخدام وسائل رخيصـة, كالضـغط والترهيب ضـدّ من قاموا بترشـيح أنفسـهم للانتخابات الرئاسية لعام٢٠٠٥ ، كما حصل في قضية المرشّح المعارض "أيمن نور"، أو من خلال التلاعب بنتائج الانتخابات واستخدام العنف ضد المنافسين للحزب الوطني الحاكم في الانتخابات البرلمانية لذات العام كما حصل مع مرشحي جماعة (الإخوان المسلمين) (محمود، ٢٠١١، ٣٢٠).

تراجع الخطاب الرســـمي الأمريكي فيما يخص التحول الديمقراطي في مصـــر، إلا أن الأدوات السياسية التي صاغتها إدارة بوش لدعم الديمقراطية في الشرق الأوسط ظلّت قائمة، لكن فاعليتها تلاشـت ببطء لأن كبار المسؤولين خصـوصـاً أعضـاء الكونكرس توقفوا عن إثارة قضـية التحول الديمقراطي كقضية جديّة (مجالي، ٢٠١٤، ٨٥-٨٦).

ثالثا: ولاية بوش الثانية وستراتيجية امريكا تجاه مصر:

تحسنت العلاقات بين البلدين تدريجياً خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٦ ، بعد أن سعت وزيرة الخارجية الأمريكية لبناء جسور التعاون مع مصـر في ضـوء الصـعوبات التي واجهتها الولايات المتحدة في بعض القضـــايا في إقليم الشـــرق الأوســـط، مثل:(الوضـــع العراقي المتدهور، الغزو الإسرائيلي للبنان، التشدد الإيراني في الملف النووي، فوز حماس في غزة، وتوقف جهود السلام، كذلك بعد قيام وفد مصـــــري كبير بزيارة الى واشـــــنطن في الفترة ما بين ٢٠-١٧ تموز ٢٠٠٦ للمشـاركة في إطلاق الحوار الإسـتراتيجي المصـري الأمريكي، وقد قال وزير الخارجية المصـري الأسبق عن الزيارة:"كان الاستقبال الأمريكي طيباً، وتغيّر برود رايس وانخفضت بالتالي مشاعر الجفاء لديّ، وبدأ التعاون يدخل إلى العلاقة .... (أبو الغيط، ٢٠١٣، ١٧١)"

لم يستمر تحسن العلاقات بين البلدين طويلاً إذ عاد التوتر إلى الظهور مجدداً بعد أن وافق الكونكرس في شـــهر كانون الأول ٢٠٠٧ على مشـــروع قانون لتجميد ١٠٠ مليون دولار من المساعدات العسكرية لمصر في العام المالي٢٠٠٨ ، والسبب وراء هذا الإجراء هو الضـغط على مصـر حتى تسـتجيب لثلاثة طلبات، هي: إغلاق أنفاق التهريب تأهيل الشـرطة المصـرية، واسـتقلالية القضـاء, وبعد أن قامت مصـر بتدمير عشـرات الأنفاق وشـهدت وزيرة الخارجية على ذلك، تم التنازل عن حق الإعفاء، ثم بدأت مصـــــر بالمطالبة بزيادة الدعم العســـــكري لمواجهة متطلبات تعزيز الســـيطرة على الحدود، ولكن الإدارة الأمريكية أوقفت أي حديث عن زيادة الدعم العسكري لمصر، بل إن بعض أعضاء الكونكرس قام بطرح أفكار ومقترحات مغايرة وصلت إلى فكرة طلب إلغاء المعونات الاقتصـــادية بالكامل, أمام هذه الضـــغوطات كان القرار المصـــري هو عدم السماح بحدوث اهتزاز كبير للعلاقات المصرية الأمريكية، من هذا المنطلق استمرت مصر في القيام بدور إقليمي قوي بالتعاون مع الولايات المتحدة على مختلف الجبهات بهدف الدفاع عن المصالح المصرية وعناصر التأثير المصري في المنطقة (مجالي، ٢٠١٤، ٨٧).

في عام ٢٠٠٨ أطلق مكتب (دعم الديمقراطية والحكم الرشـــيد) التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مصر ما يسمى ب "مبادرات اللامركزية"، حيث قام بإصدار ٨٠منحة مباشرة واتفاقية تعاون في إطار برنامج المجتمع المدني، وذلك لتوسـيع وتعزيز أنشـطة منظمات المجتمع المدني في مجالات حقوق الإنسـان، مكافحة الفسـاد، الشـفافية، الانتخابات، والعمليات السـياسـية, وقد قدّرت قيمة هذه المنح المباشرة واتفاقيات التعاون ب ٥٥ مليون دولار.

زار الرئيس الأمريكي(بوش الابن) مصـــــر في عام ٢٠٠٨ مرّتين خلال شـــــهري كانون الثاني وأيار، ورغم حديثه في المرتين عن الإصـلاح السياسـي في المنطقة بوجهٍ عام وفي مصـر بوجهٍ خاص، إلا أنه أبدى قلقه من التيارات الإسلامية وطلب دعم وتقوية

القوى العلمانية والليبرالية على المسرح المصري (أبو الغيط، ٢٠١٣، ١٧٦).

على الرغم من تحسن العلاقات بين البلدين نسبياً بعد منتصف عام ٢٠٠٦ وما تخلّلته هذه الفترة من بعض صــور التعاون، إضــافةً إلى زيارات الرئيس الأمريكي لمصــر، إلا أن الجوّ العام بين الرئيســين المصــري والأمريكي لم يتخطّ حدود التوتر والخلاف، بدلالة عدم حضــور الرئيس الأمريكي لكلمة الرئيس المصــري الافتتاحية في مؤتمر دافوس الاقتصــادي الذي عقد في شــرم الشــيخ في ١٩ أيار ٢٠٠٨ ، ومغادرة الرئيس المصــري دون أن ينتظر ســماع كلمة الرئيس الأمريكي (جاردنر، ٢٠١٢، ٢٣٢) .

المحور الثاني

الستراتيجية الامريكية تجاه مصر فترة ولاية باراك اوباما

اولا: الستراتيجية الامريكية تجاه مصر ما بين ٢٠٠٩-٢٠١٠ :

ولّى الرئيس الأمريكي باراك أوباما قيادة الإدارة الأمريكية بتاريخ ٢٠ كانون الثاني٢٠٠٩ ، وشعر حينها الكثير من المصريين والمعنيين بالعلاقات المصرية الأمريكية أنه ثمّة فرصة حقيقية وكبيرة لتجاوز حالات الشدّ والتوتر المتبادل والتي سادت العلاقات بين البلدين طيلة سنوات حكم بوش الابن، خصوصاً السنوات الأربع الأخيرة (أبو طالب، ٢٠٠٩، ١).

في إطار فتح صفحة جديدة، بادرت الإدارة المصرية باتخاذ بعض الإجراءات في سبيل تحسين العلاقات بين البلدين، حيث قامت الحكومة المصرية بتاريخ ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩ بالإفرج عدد من السجناء السياسيين، أضف إلى ذلك قيام وزير الخارجية المصري بزيارة واشنطن في شباط ٢٠٠٩ ولقائه بوزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" لترتيب لقاء يجمع الرئيس المصري مع الرئيس الأمريكي في واشنطن، وطرح فكرة على الأمريكيين تتمثّل في أن يختار الرئيس الأمريكي القاهرة لكي يتحدث منها للعالمين العربي والإسلامي .

أما عن مؤشرات التقارب من قبل الإدارة الأمريكية فقد بدأها الرئيس الأمريكي بارك أوباما من خلال خطابه التنصيبي في ٢٠ كانون الثاني٢٠٠٩ ، فقد تبنّى سياسة خارجية جديدة تقوم على المصلحة المتبادلة والاحترام المتبادل، حيث قال: "إننا ننشد طريقاً جديداً إلى الأمام يرتكز على المصلحة المتبادلة والاحترام", وابتعد في خطابه عن تناول القضايا التي كانت وراء، تدهور العلاقات المصرية الأمريكية مثل: تعزيز الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والحرب ضد الإرهاب وغيرها (مجالي، ٢٠١٤، ٨٩-٩٠) .

بعد ذلك قام الرئيس الأمريكي أوباما بزيارة القاهرة بتاريخ ٤ حزيران ٢٠٠٩ ليقوم بإلقاء خطابه الذي أُشير إليه على أنه رسالة إلى العالم الإسلامي (جاردنر، ٢٠١٢، ٢٣٤), وقد اتخّذ الرئيس الأمريكي لخطابه عنوان(بداية جديدة) أشار في بداية خطابه إلى العراقة والتقدم التي تمثّلهما مصر بقوله: "إنه لمن دواعي شرفي أن أزور مدينة القاهرة الخالدة، حيث تستضيفني فيها مؤسستين مرموقتين للغاية، أحدهما الأزهر الذي بقي لأكثر من ألف سنة منارة العلوم الإسلامية، بينما كانت جامعة القاهرة على مدى أكثر من قرن بمثابة منهل من مناهل التقدم في مصر، ومعاً تمثلان حسن الاتّساق والانسجام ما بين التقاليد والتقدم...", بعد ذلك جرى لقاء بين الرئيس المصري والرئيس الأمريكي في ٥ حزيران

٢٠٠٩ بقصر القُبّة، حيث أعاد فيه الرئيسان أسس الشراكة الإستراتيجية بين البلدين كركيزة أساسية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وتعزيز المصالح المتبادلة إضافةً التفاهم القائم

على الاحترام المتبادل (مجالي، ٢٠١٤، ٩١), ثم اتفق الرئيس الأمريكي مع الرئيس المصـــري على استقباله في واشنطن منتصف شهر آب٢٠٠٩ (أبو الغيط، ٢٠١٣، ١٨٧) .

وصـل الرئيس المصـري إلى واشـنطن يوم السبت ١٥ آب ٢٠٠٩ في أول زيارة له منذ أكثر من خمس ســـنوات، والتقى بـالرئيس الأمريكي يوم الثلاثـاء ١٨ آب ٢٠٠٩ على راس وفد رفيع المسـتوى, وتجدر الإشـارة إلى أن هذا اللقاء بين الرئيسـين كان اللقاء الثالث الذي يجمعهما خلال ثلاثة أشهر متتالية, وأشاد الرئيس الأمريكي بالرئيس المصري و وصفه بقوله بأنه "زعيم ومستشار وصـديق للولايات المتحدة", وتحدّث بقوة عن أهمية، الإصـلاح السياسي الداخلي في مصـر وثقته بأن الرئيس المصري سيبذل كل الجهد في هذا الاتجاه (مجالي، ٢٠١٤، ٩٢) .

ثانيا: الحوار الاستراتيجي بين البلدين :

اكتسـب الحوار الاسـتراتيجي بين البلدين أبعاداً على درجة كبيرة من الأهمية،وذلك لخطورة تطور الأوضـاع في المنطقة وضـرورة وضـع قاعدة للمصـالح المشـتركة من خلال لقاءات وتشـاورات مســـتمرة بين البلدين وعدم الاكتفاء بلقاء واحد كل عام وقد نظّم اللقاءات وزيرا خارجية البلدين (عودة، ٢٠١١، ٧١).

ثالثا: موقف الولايات المتحدة الامريكية من الانتخابات البرلمانية في مصر ٢٠١٠:

جرت الانتخابات البرلمانية في مصـــر في ٢٨ تشـــرين الثاني ٢٠١٠ وشـــارك فيها العديد من الأحزاب المعارضـة بما فيها جماعة الإخوان المسلمين، على الرغم من صـدور دعوات من بعض القوى بالمقاطعة، ولم تتم الانتخابات تحت الإشـــراف القضـــائي كما كان الحال في انتخابات ٢٠٠٥ ، علاوةً على رفض الحزب الحاكم لفكرة المراقبة الدولية على الانتخابات، وبعد صـــدور النتائج وحصـول الحزب الحاكم على ٤٢٠ مقعداً من أصـل ٥٠٨ مقاعد، صـدرت تقارير محلية تفيد بوجود مخـالفات انتخـابيـة ثم تعـدّدت الآراء حول التلاعـب والعنف وعـدم النزاهـة والتزوير وارتكاب الممارسـات غير الديمقراطية وانتهاك الشـرعية الدسـتورية واغتصـاب حق المصـريين في اختيار ممثليهم.

أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية والبيت الأبيض بياناً مشتركاً يعربون فيه عن "خيبة أملهم"، في الوقت الذي أعلن فيه بيان واحد عن أن إدارة أوباما تتطلّع إلى مواصـــلة العمل مع الحكومة المصـــرية والمجتمع المدني النابض بالحياة في مصـــر، لمســـاعدتهم على تحقيق تطلعاتهم السـياسـية والاجتماعية والاقتصـادية, يبدو أن الإدارة الأمريكية من خلال البيان السـابق قد أعطت الأولوية لدور مصـر الإقليمي الداعم للأمن والاسـتقرار، على حسـاب حقوق الإنسـان والإصـــلاحات الديمقراطية، وهذا بالضـــبط ما يقلق العديد من المســـؤولين الأمريكيين (مجالي، ٢٠١٤، ٩٥) .

المحور الثالث

الجانب الاقتصادي والعسكري للاستراتيجية الامريكية تجاه مصر

اولا: المستوى الاقتصادي للعلاقات المصرية لامريكية :

يعتبر الجانب الاقتصـــادي واحداً من أهم جوانب العلاقات المصـــرية الأمريكية، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً ومؤثراً في الجانب السـياسـي لتلك العلاقة, فبعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، عجزت مصـر عن مجاراة وتلبية المطالب الأمريكية، لأن هذه المطالب المتمثلة بمشـاريع الإصـلاح السـياسـي والاقتصـــادي أصـــبحت تمسّ وتهدد التركيبة السـياسـية للنظام المصـري، الأمر الذي أدى إلى حصـــول التوتر في العلاقات السـياسـية بين البلدين، وبما أن الجانب الاقتصـــادي هو الجانب الأكثر تأثراً بمدى تحسن أو تدهور العلاقات المصرية الأمريكية، لذلك كان لا بدّ لهذا التوتر أن ينعكس بصـورة أو بأخرى على العلاقات الاقتصـادية بين البلدين، وعلى وجه الخصـوص قضـية المساعدات والمعونة الأمريكية لمصر، أما الأوجه الأخرى للعلاقات الاقتصادية كالتبادل التجاري والاستثمارات فإنها لم تتأثر كثيراً (محمود، ٢٠١١، ٣٢٢).

أ- التبادل التجاري بين مصر والولايات المتحدة:

تعدّ السـوق الأمريكية هي الشـريك التجاري الأول بالنسـبة لمصـر بحجم تجاري وصـل إلى ٨,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٨ أي ما نســبته ٣٥٪ من جملة التجارة الخارجية المصـــرية (أبو طالب، ٢٠٠٩، ٣), و ٩,٧مليار دولار عام٢٠١٠, حيث احتلت الصـــادرات المصـــرية منها ٤,٤ مليار دولار, وكان المتوسـط السـنوي للتبادل التجاري يصـل إلى ١٥ % خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ ، أما على سـبيل التكتلات الدولية فإن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي كشريك تجاري لمصر.

تطور حجم التبـادل التجـاري بين مصـــــر والولايـات المتحـدة خلال الفترة بين عـامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨ والتي اكتســبت دفعة كبيرة، خصـــوصـــاً بعد توقيع اتفاقية المناطق الصـــناعية المؤهّلة (QIZ) عام٢٠٠٤ ، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من ٣,٨ مليار دولار تقريباً عام ٢٠٠٣ ليصل إلى٨,٤ مليار دولار تقريباً عام٢٠٠٨ ، أي بزيادة وصلت إلى ١٤٠ % تقريباً عن مستواها عام٢٠٠٣ (مجالي، ٢٠١٤، ٩٧)

ب- الاستثمارات الامريكية في مصر:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر مستثمر في مصر بعد الاتحاد الأوروبي، حيث تمثّل الاستثمارات الأمريكية في مصر ما نسبته ٣٦٪ من جملة الاستثمارات الأجنبية في مصر (أبو طالب، ٢٠٠٩، ٣), بلغت قيمة الاستثمارات الأمريكية في مصر حوالي٢٠,٦ مليار دولار خلال الفترة ما بين عامي٢٠١٠-٢٠٠٥، حيث بلغ عدد الشركات الأمريكية العاملة في مصر ٨٧٩ شركة تعمل٣٠% منها في مجال الصناعة و ٣٥%في مجال الخدمات، بالإضافة إلى عدد من القطاعات الاقتصادية الأخرى الهامة (شلبي، ٢٠١١، ٢٥)، وبذلك فإن مصر تحتل المرتبة الثانية بعد إسرائيل في قائمة الاستثمارات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ومن ناحية أخرى فإن معظم الاستثمارات الأمريكية في مصر تتركز في قطاعات النفط والغاز الطبيعي والقطاع الصناعي والقطاع السياحي وقطاع العقارات وسوق المال وصناعة البتروكيماويات والاتصالات والفنادق الكبرى, أما بالنسبة للشركات الأمريكية المستثمرة في مصر فتبرز شركة "أباتشي " كأكبر شركة أمريكية استثماراً في مصر على اعتبار أنها المستثمر الرئيسي في قطاع النفط والغاز، خاصةً في منطقة الصحراء الغربية, بالإضافة إلى شركة "أباتشي" هناك شركات أمريكية أخرى تعتبر من
المستثمرين الأمريكيين الرئيسيين في مصر، مثل: "أميريكان إكسبريس"، "أميريكان ستاندرد"، "بريستول"، "سيتي بنك"، "كوكا كولا"، "البنك التجاري الدولي" (مجالي، ٢٠١٤، ٩٩).

جـ- اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة(QIZ):

أنشأ الكونكرس الأمريكي عام ١٩٩٦ ما يسمّى بالمناطق الصناعية المؤهلة (Qualified Industrial Zones), وتقوم الفكرة على تشجيع التعاون بين الدول، العربية وإسرائيل عبر منح البضائع التي تنتج في تلك المناطق الصناعية المنشأة في دول عربية "إعفاءاً جمركياً" لدى دخولها إلى السوق الأمريكية، شريطة أن يدخل في صناعاتها مكونات إسرائيلية, وبناءاً عليه عقدت مصر مع، إسرائيل في ١٤ كانون الأول ٢٠٠٤ اتفاقاً لإنشاء تلك المناطق في مصر، ليتم التعامل مع منتجاتها وفق قرار الكونكرس وفي إطار اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الإسرائيلية (مجالي، ٢٠١٤، ١٠٢).

تهدف الاتفاقية إلى إقامة عدد من المناطق الصناعية المؤهلة في مصر لتصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة بدون رسوم أو ضرائب طالما أنها تراعي قواعد المنشأ التي تشترط أن يسهم كل طرف من طرفي الاتفاقية "مصر وإسرائيل" بمكونات محلية في المنتج المصدّر (رمضان وآخرون، ٢٠١٢، ١٢٥), وفي عام٢٠٠٩ تم التوسع في إنشاء تلك المناطق بموجب اتفاق

عقدته مصـر مع الولايات المتحدة عُرف بإسم (الخطة المصـرية الأمريكية للشراكة الإستراتيجية (مجالي، ٢٠١٤، ١٠٣) .

ثانيا: طبيعة العلاقة بين البلدين على المستوى العسكري:

منذ التوقيع على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام١٩٧٩ ، وقّعت الولايات المتحدة مذكرتي تفاهم منفصـلتين مع كل من مصـر وإسـرائيل، وقد نصّـت المذكرة التي وقّعتها الولايات المتحدة مع مصر على أن الولايات المتحدة مستعدة للدخول في علاقة أمنيّة موسّعة مع مصـر فيما يتعلق ببيع المعدات والخدمات العسـكرية وتمويل جزء من تلك المبيعات على الأقل, وبعد صـدور قانون "الاعتمادات المالية" عام ١٩٧٩ والذي يضـع الأسـس التي يتم بناءً عليها تقديم المساعدات لمصـر وإسرائيل، بدأت مصـر بتلقي معونة عسكرية سنوية, بمعدل ١,٣ مليار دولار (مجالي، ٢٠١٤، ١١٠-١١١).

وصـل التعاون بين البلدين الى حد قدمت الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠١٠ مسـاعدات لرفع القدرات والكفاءات المهنية للأجهزة الأمنية المصـرية ولإجراء التدريبات لتأمين الموانئ البحرية والأراضـي الحدودية فضـلاً عن التعاون في المجال العسـكري ، من طريق قيام الولايات المتحدة تقديم برامج تدريب تكتيكية واسـتراتيجية لما يقارب ٥٧٩ ضـابط مصـري مع التركيز على التعليم العسكري المهني والمهارات الفنية واللوجيستية (عبيد، ٢٠١٨، ٢١٩).

ثالثاً: موقف مصر من غزو العراق ٢٠٠٣:

أعلنت مصـر رفضـها للحرب الأمريكية على العراق والتي شـنّها بوش الابن في ٢٠اذار٢٠٠٣ خارج نطاق الشرعية الدولية.

ومارست الإدارة الأمريكية ضغوطاً كبيرة على مصر بُغية إرسال قوات مصرية لتحقيق الاستقرار في العراق، إلا أن مصـر رفضـت وأبلغت الولايات المتحدة بأنها لن تشـارك في أية ترتيبات أمنية تشـمل نشـر قوة دولية في العراق ما لم تكن تحت إشـراف الأمم المتحدة, وعلى الرغم من ذلك فقد سـاهمت مصـر كغيرها من الدول العربية بتقديم تسـهيلات للقوات الأمريكية سـواءً بالسـماح للطائرات الأمريكية بالتحليق في أجوائها، أو بالسـماح للسـفن الحربية الأمريكية بالعبور من قناة السـويس، وهذا ما يمثّل خلافاً للالتزامات العربية المترتبة بموجب معاهدة الدفاع العربي المشـترك, وقرارات القمة العربية وبالأخص قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب والتي نصت على (ضرورة امتناع الدول العربية عن تقديم أي نوع من المسـاعدات والتسـهيلات لأي عمل عسـكري يؤدي إلى تهديد أمن وسـلامة العراق ووحدة اراضيه (حسيب، ٢٠٠٣، ١٤).

المحور الرابع

العلاقات المصرية الامريكية بعد ثورة ٢٥يناير ٢٠١١

اولا: موقف الولايات المتحدة من الثورة:

كان للإحداث التي شـــهدتها مصـــر في ٢٥ يناير/كانون الثاني تأثيرها الكبير في العلاقات المصرية الامريكية, اذ وضعت تلك الثورة السلمية العلاقات الامريكية المصرية في مأزق حقيقي، بعدما رفعت شـــعارات لا تتعارض مع القيم الامريكية, الا ان ادارة اوباما التزمت الحياد التام والحذر دون القدرة على بلورة سياسة محددة تساعد على تجاوز الازمة, حيث كانت من الناحية القيمية مع الشارع الثائر اما مصالحها فهي مع النظام المصري (سالم، ٢٠٢٣), سعت الادارة الامريكية لمطالبة الطرفين بإبداء اكبر قدر من ضبط النفس, حيث طالبت النظام بعدم استخدام وسائل القمع تجاه المتظاهرين مع مطالبة المتظاهرين بالالتزام بالتظاهر السلمي, وكانت غايتها محاولة احتواء حركة الشـــارع للحفاظ على نظام طالما أمن للولايات المتحدة اســـتقراراً داخليا وإقليميا، بل ساهم في جهود اعادة هندسة التفاعلات الاقليمية بشقيها التعاوني والصراعي (عبيد، ٢٠١٨، ٢٢٠).

تميز الموقف الامريكي بالغموض وأستمر الوضع الى ان أعلن (عمر سليمان) نائب مبارك تخليه عن منصـــبه وتولي المجلس الاعلى للقوات المســـلحة ادارة شـــؤون البلاد, ومن خلال مواقف الولايات المتحدة الامريكية تجاه نظام حسني مبارك نجد ان الادارة الامريكية لم تمارس الضغط الكافي لتنحية مبارك، وإنما سعت لحث النخبة المصرية لفرض عزله حوله بالدرجة التي تجعله يقف موقف المتفرج حتى نهاية حكمه فهي تريد ان يرحل مبارك بشرف, أو حسب وصف أوباما "كلما تمســك ،ســيكون من الصـــعب رحيله في اللحظة المناســبة "كما يلاحظ تأرجح الموقف الامريكي بين الداعم لخطوات الاصـــلاح وتنحية الرئيس المصـــري دون زعزعة الاســـتقرار في المنطقة، وبين تأييد الثورة الشعبية التي قام بها الشعب المصري (عبد المنصف، ٢٠١٣، ١٠), حينما تسلم المجلس العسكري السلطة مؤقتا, وجدت الادارة الامريكية المؤسسة العسكرية من انسب المؤسسات المصرية التي من خلالها يمكن التنسيق لإدارة مرحلة انتقالية تعيد الأمور الى نصابها، وتعيد الشارع المصري الى هدوئه والتخفيف من اثار الثورة وتحقيق مالا يتعارض من مطالب الثورة مع سياسة مصر السابقة الخارجية كليا والداخلية جزئيا ووضع مصر القائم قبل سقوط نظام مبارك, فقد نشأت علاقات ومصالح مستقرة بين الادارة الامريكية والمجلس العسكري, حتى ان باراك أوباما أمتدح الجيش بقوله"بانه جيش وطني وحارس لمصـــر"، وقامت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الامريكية أيضـا بدعم المجلس العسكري في ادارته للمرحلة الانتقالية من

خلال زيارتها لمصـــراثناء المرحلة الانتقالية حيث اكدت على ان الادارة الامريكية تدعم الجيش المصري وترغب في التأكيد على التحول الديمقراطي في مصر (عبيد، ٢٠١٨، ٢٢٠) .

وبالرغم من ترحيب الادارة الامريكية بالمؤسسة العسكرية, لم تسير الامور كما كان يراد لها حيث شهدت مصر في ١٩تشرين الثاني ٢٠١١ تظاهرات مليونية دعت اليها جماعة الأخوان المسلمين وبعض القوى السياسية الاخرى والتي على اثرها تم استخدام العنف غير المبرر من قوات الشرطة تجاه المعتصمين، مما أدى لعودة كل القوى الثورية لميدان التحرير مطالبة بسرعة تسليم السلطة لمدنيين من خلال مجلس رئاسـي مدني أو حكومة انقاذ وطني لها كامل الصـلاحيات، مما دفع الادارة الامريكية الى مطالبة المجلس العسكري بإجراء اصـلاحات محددة تساعد على الاحتفاظ بالسـيطرة ، من خلال رفع حالة الطوارئ ،وتقليل الهجمات على المتظاهرين المدنيين, وظهرت بوادر التوتر في العلاقات المصـرية الامريكية مع أزمة منظمات المجتمع المدني العاملة في مصـر في١٩ كانون الاول٢٠١١ ، حيث قامت مصـر بإحالة ما يقارب ٤٣ من العاملين في منظمات المجتمع المدني بينهم تسعة عشر امريكيا فضلا عن أجانب من جنسيات أخرى الى المحاكم الجنائية بسبب استلامهم مبالغ كبيرة دون علم السلطات المصرية.

لقد حاولت الادارة الامريكية في هذه الفترة الحيلولة دون تفاقم الوضع في مصر مطالبة المجلس العسكري بسرعة تسليم السلطة للمدنيين، دون ان تمارس اي نوع من الضغوطات، مما دفع المجلس العسكري الى تأكيده بتسليم سلطة الرئاسة الى رئيس الجمهورية بعد إجراء الانتخابات الرئاسية (عبد المنصف، ٢٠١٣، ١١).

ثانياً: الستراتيجية الامريكية تجاه حكم الرئيس محمد مرسي:

شـهدت الانتخابات الرئاسـية التي جرت في ٢٤حزيران٢٠١٢, منافسـة بين جماعة الاخوان المسلمين ممثلة بالدكتور محمد مرسـي والفريق احمد شـفيق, انتهت بفوز محمد مرسـي بنسبة ٥١,٧٣ % حيث حصل محمد مرسي على ١٣,٣٢٠,١٣١ صوتا بينما حصل منافسة احمد شفيق على ١٢,٣٤٧,٣٨٠ صوتا من اصل ٢٥,٥٧٧,٥١١ صوتا في جولة الاعادة.

دفع صـعود التيار الاسـلامي في نتائج الانتخابات البرلمانية الادارة الامريكية الى التكيف مع الوضع الجديد, معربة عن استعدادها للتعاون مع التيارات الدينية الجديدة في مصر وعلى رأسها حزب الحرية والعدالة الذي يتزعمه محمد مرسـي، وهذا ما عبر عنه)جون كيري (رئيس لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الامريكي عندما زار مقر جماعة الاخوان المسلمين بالقاهرة, من أجل الاطلاع على أتجاه الاخوان المسلمين فيما يتعلق بالسياسة الخارجية المصرية لاسيما فيما يخص العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية ومسألة اتفاقية السلام مع اسرائيل ومدى التزام الاخوان بها.

هنئ الرئيس الامريكي باراك أوباما الرئيس المصـري محمد مرسـي بفوزه في الانتخابات الرئاسـية مؤكدا مواصـلة دعم الولايات المتحدة لعملية التحول الديمقراطي الذي تشـهده مصـر والوقوف الى جانب الشعب المصري لاستكمال أهداف ثورته، وعدت الولايات المتحدة فوز مرسي)علامة فارقة(في تحول مصر الى الديمقراطية، وحث الرئيس الجديد على احترام حقوق كافة المصريين بما في ذلك النساء والأقليات الدينية فضلا عن ذلك فقد قامت وزيرة الخارجية الامريكية بزيارة رسمية الى القاهرة في تموز ٢٠١٢ لبحث سـبل تعزيز العلاقات الدبلوماسـية والاقتصـادية بين البلدين, عد زيارة وزيرة الخارجية تأكيد امريكي على دعم الاقتصاد المصري ومساعدته على النهوض، وتأييد التحول الديمقراطي الآمن في مصـــر، فضـــلا عن التأكيد على الحفاظ على العلاقات الثلاثية المصـرية الامريكية الاسـرائيلية, ولاسـيما انها أشـارت خلال زيارتها الى عملية السـلام في الشـرق الاوسط مؤكدا على ضرورة التوصل الى سلام عادل وشامل في المنطقة (عبيد، ٢٠١٨، ٢٢١-٢٢٢).

ثالثاً: الستراتيجية الامريكية تجاه مصر سنة ٢٠١٣:

بعد نجاح عبد الفتاح السيسـي بالإطاحة بحكومة الرئيس المنتخب محمد مرسـي ٢٠١٣، سـارع الأخير في رسم ملامح السياسة الخارجية بما يناسب توجهاته في تثبيت النظام الجديد. وجعل من مقام الرئاسـة منطلقاً لتحديد توجهاته، بعد احتكار العديد من الملفات الفاعلة في صـنع السياسـات المصـرية الخارجية، في حين اقتصـر دور بقية المؤسـسـات على دور تنفيذي في الداخل والخارج المصـري، تلبيةً لتطلعات السيسـي في الحصـول على اعتراف دولي بنظامه، وبخلاف ما وعد به السيسـي من تحقيق شـعار (مصـر أولاً) فإن توجهاته الخارجية، كحصـيلة أربع سـنوات، اتسـمت بسـعيه الحصـول على بعض الإنجازات الآنية والتي لم تنعكس إيجاباً على الداخل المصـري، وذلك بسبب غياب الاستراتيجيات الثابتة عن السياسات الخارجية.

لقد شهدت القضية الفلسطينية تراجعاً ملحوظاً في عهد الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، ظهر من خلال تضـيق الخناق على حركة حماس، واعتبارها منظمة إرهابية، واتباع سـياسـة إغلاق المعابر والحدود، فعقب تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٣، عمدت القيادة السـياسـية إلى فرض حصـار سياسي وعسكري شديد على حركة حماس، إلى جانب التُّهم الموجهة للرئيس الراحل محمد مرسي بالتخابر مع الحركة المتهمة بقضـايا التورط في اقتحام السـجون وتهريب السـجناء إبان ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، فضـلاً عن قيام القوات المسـلحة المصـرية بتدمير الكثير من الأنفاق بين سـيناء وغزة، ليصل حجم خسائر غزة جراء هدم الأنفاق إلى ٤٦٠ مليون دولار حسب تصريحات لوزير الاقتصاد في حركة حماس (علاء رفاتي) .

واللافت أن الموقف الأمريكي تجاه المتغيرات في مصـــر لم يكن غامضـــاً، إذ إن إيقاف المعونة السنوية لم تأتِ عقاباً لنظام السيسي، بل كانت إجراءً مؤقتًا بسبب الحرج الذي تسبب به السيسي لأمريكا في مسائل تضعها بموقف حرج أمام الرأي العام، أما من ناحية السيطرة العسكرية على البلاد وإنهاء حكم النظام السابق، أيدت أمريكا الوضع الجديد، من خلال إعادة المعونة العسكرية السنوية في مارس ٢٠١٤، كما صرح وزير الخارجية الأمريكي جون كيري:(بأن الرئيس السيسي يقوم باستعادة الديمقراطية في مصر) (دابقي، ٢٠١٩) .

الخاتمة

من خلال هذه المتابعة لمســـار العلاقات المصـــرية الأمريكية في عهدي (جورج بوش الابن) و(باراك أوباما(، يمكن القول إن عهد بوش كان العهد الذي برزت فيه التناقضـــات والاختلافات حول نفس الدعائم التي تطورت عليها العلاقات بين البلدين مثل: التعاون من أجل إحلال السـلام في الشـرق الأوسـط، التعاون من أجل الحفاظ على أمن واسـتقرار المنطقة، التعاون في مكافحة الإرهاب، الحفاظ على أمن منطقة الخليج، والعلاقات الثنائية حيث اتجاه المســـاعدات الأمريكية المقدمة لمصـر باتجاه التناقص، والرفض الأمريكي لتوقيع اتفاقية تجارة حرة مع مصـر، والترويج للديمقراطية ومارافقها

من ضغوطات.

وكان مجئ الرئيس الأمريكي الجديد أوباما بسياساته الداعية للتعاون والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، حيث بدت سياساته مبشّرة بأن العلاقات بين البلدين سوف تشهد تجاوزاً للاختلافات والتناقضات التي برزت في عهد سابقه، مما يفتح الباب واسعاً كي يدرك كل جانب أهمية الجانب الآخر لتحقيق مصالحه وحرصه على التعاون ثنائياً وإقليمياً ودولياً.

على الرغم من إدراك كلا الجانبين لأهمية الآخر، إلا أنه من الأمور التي تحكم

هذه العلاقات في النهاية أنها تدور بين قوّتين، قوة عالمية لها مصالحها العالمية وقوة إقليمية لها اعتباراتها والتزاماتها الإقليمية، وهذه الطبيعة يتوقع معها ظهور اختلافات في الأولويات والرؤى وخاصّـةً حول القضـايا الإقليمية، لذلك فإن إدارة هذه الاختلافات تعتمد على الحوار الإستراتيجي وبشكلٍ لا يهدد أسس التعاون أو جوهرالعلاقات بين البلدين.

قائمة المصادر والمراجع

١. أبو الغيط، أحمد. (٢٠١٣). شهادتي.. السياسة الخارجية المصرية ٢٠٠٤-٢٠١١. دار نهضة مصر للنشر، القاهرة.

٢. أبو طالب، حسن. (٢٠٠٩). الثنائي والإقليمي في العلاقات المصرية – الأمريكية. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت.

٣. بكر أحمد، حسن. (٢٠٠٦). العلاقات المصرية الأمريكية مع تحول القرن العشرين، الطبعة الأولى. مركز المحروسة للنشر، القاهرة.

٤. جاردنر، لويد سي. (٢٠١٢). مصر كما تريدها أمريكا، ترجمة فاطمة نصر. مكتبة سطور للنشر، القاهرة.

٥. حسيب، خير الدين. (٢٠٠٣). الحرب الأمريكية على العراق.. إلى أين؟. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩٠، السنة ٢٥، بيروت، ١٤.

٦. دابقي، يمان. (٢٠١٩). السياسة الخارجية المصرية بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣ (مقال). مؤسسة برق للسياسات والاستشارات، ٢١ آب ٢٠١٩، تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١١/٢٢.
https://buraq.ps

٧. رمضان، محمد عبد الغني وآخرون. (٢٠١٢). صناعة الغزل والنسيج المصرية بين تسرب العمالة وعزوف الشباب. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة.

٨. سالم، علاء. (٢٠٢٣). ثورة ٢٥ يناير وارتباك الموقف الأمريكي. تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١١/٢٢. www.digital.ahram.org.eg

٩. شلبي، أمين. (٢٠١١). العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٥٠-٢٠١٠ نظرة مستقبلية. مركز الدراسات المستقبلية في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة.

١٠. عبد المنصف، مي حسين. (٢٠١٣). الموقف الأمريكي من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. الحوار المتمدن، العدد ٤٠٤٦، ٢٠١٣/٣/٢٩.

١١. عبيد، منى حسين. (٢٠١٨). العلاقات المصرية الأمريكية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. مجلة كلية التربية، المجلد ٢٩، ٢٠١٨/٧، بغداد.

١٢. عودة، جهاد. (٢٠١١). من بوش الثاني إلى أوباما المصالح الإستراتيجية المصرية. المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

١٣. مجالي، غيث طلال فايز. (٢٠١٤). العلاقات المصرية الأمريكية في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة، الأردن.

١٤. محمود، فارس تركي. (٢٠١١). العلاقات المصرية – الأمريكية ٢٠٠١-٢٠٠٧. مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، السنة ٧، العدد ٢١، الموصل.

References

1. Aboul Gheit, Ahmed. (2013). My Testimony: Egyptian Foreign Policy 2004–2011. Dar Nahdat Misr Publishing, Cairo.
2. Abu Taleb, Hassan. (2009). Bilateral and Regional Dimensions in Egyptian–American Relations. Carnegie Endowment for International Peace, Beirut.
3. Bakr Ahmed, Hassan. (2006). Egyptian–American Relations at the Turn of the Twentieth Century, First Edition. Al-Mahrousa Publishing Center, Cairo.
4. Gardner, Lloyd C. (2012). Egypt as America Wants It, translated by Fatima Nasr. Sutoor Library Publishing, Cairo.
5. Haseeb, Khair El-Din. (2003). The American War on Iraq… Where To? Arab Future Journal, Center for Arab Unity Studies, Issue 290, Year 25, Beirut, p.14.
6. Dabqi, Yaman. (2019). Egyptian Foreign Policy after June 30, 2013 (Article). Buraq Policy and Consulting Institute, August 21, 2019. Accessed 22/11/2023. https://buraq.ps
7. Ramadan, Mohamed Abdel Ghani et al. (2012). Egyptian Textile Industry between Labor Leakage and Youth Reluctance. Information and Decision Support Center, Cairo.
8. Salem, Alaa. (2023). The January 25 Revolution and the Confusion of the American Position. Accessed 22/11/2023. www.digital.ahram.org.eg (digital.ahram.org.eg in Bing)
9. Shalaby, Amin. (2011). Egyptian–American Relations 1950–2010: A Future Outlook. Center for Future Studies, Information and Decision Support Center, Cairo.
10. Abdel Monsef, Mai Hussein. (2013). The American Position on the January 25 Revolution 2011. Al-Hiwar Al-Mutamaddin, Issue 4046, 29/3/2013.

11. Obeid, Mona Hussein. (2018). Egyptian–American Relations after the January 25 Revolution 2011. Journal of the College of Education, Vol. 29, July 2018, Baghdad.
12. Awda, Jihad. (2011). From Bush Jr. to Obama: Egyptian Strategic Interests. Academic Library, Cairo.
13. Majali, Ghaith Talal Fayez. (2014). Egyptian–American Relations in the Period 2001–2010 (Unpublished Master's Thesis). Mutah University, Jordan.
14. Mahmoud, Fares Turki. (2011). Egyptian–American Relations 2001–2007. Regional Studies Journal, Center for Regional Studies, University of Mosul, Year 7, Issue 21, Mosul.